ولي العهد يلقي كلمته في حفل العشاء الذي أقامه الرئيس شيراك تكريماً لسموه والوفد المرافق (أ. ف. ب)

شيراك يلقي كلمته في حفل العشاء التكريمي لسمو ولي العهد (أ. ب)

حديث بين الأمير عبدالله والرئيس شيراك قبيل حفل العشاء (أ. ف. ب)

جهود ثنائية مستمرة لتفعيل التعاون في كافة المجالات

العلاقات السياسية السعودية – الفرنسية قامت على الاحترام المتبادل وتعززت بالهدوء والحكمة

شيراك يرحب بالأمير عبدالله في قصر الاليزيه حيث عقدت المحادثات بين الزعيمين (أ. ف. ب)

الأمير عبدالله يستعرض حرس الشرف في ساحة الاليزيه (أ. ب)

باريس - مكتب «الرياض» - حسان التليلي:

■ تأتي الزيارة الجديدة التي يقوم بها الأمير عبدالله إلى فرنسا لتؤكد من جديد البعد السياسي القوي في العلاقات السعودية الفرنسية. بل ان هذا البعد ترجم عملياً بجوار سياسي مكثف انطلق تقريباً منذ ثلاثينات القرن الماضي. فقد انشئت أول بعثة دبلوماسية فرنسية في المملكة عام ألف وتسع مائة وستة وثلاثين أي قبيل سنوات قليلة على انطلاق الحرب العالمية الثانية. وكانت هذه البعثة قد سبقها من الجانب الفرنسي إرسال قنصل مكلف بالأعمال الفرنسية لدى المملكة، وذلك عام ألف وتسع مائة وتسعة وعشرين. والحقيقة ان الزيارة التاريخية التي قام بها الملك الراحل فيصل إلى فرنسا عام سبعة وستين والمحادثات المكثفة التي أجراها في تلك السنة مع الجنرال الراحل شارل دي غول قد مكنت القيادتين السعودية والفرنسية من تأسيس أرضية للعلاقات السعودية الفرنسية كان البعد السياسي قاطرتها وظل الهدوء والحكمة مقودها.

وبالفعل حرص كل الملوك الذين تولوا مقاليد الحكم في المملكة وكل الرؤساء الذين تعاقبوا على فرنسا انطلاقاً من تلك السنة على زيارة البلد الآخر ولو مرة واحدة على الأقل.بل ان الفترة التي انقطعت خلالها العلاقات السعودية الفرنسية أي من عام ألف وتسع مائة وستة وخمسين إلى عام ألف وتسع مائة واثنين وستين كانت فترة سعت المملكة اثناءها إلى ابراز الأهمية التي توليها القيادة السعودية الجوانب السياسية في علاقاتها مع العالم. فالمواقف التي وقفها البلدان خلال تلك الفترة من ملفي العدوان الثلاثي البريطاني الفرنسي الإسرائيلي على مصر وحرب التحرير الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي حملت المملكة على مقاطعة فرنسا باعتبار ان القيادة السعودية لم تكن تقبل بهذا العدوان وبأن تظل الجزائر تحت نير الاستعمار الفرنسي. وندكر بأن العدوان الثلاثي حصل عام ستة وخمسين وبأن فرنسا انسحبت من الجزائر عام اثنين وستين.

تطابق حقيقي

واذا كان من الطبيعي ان تختلف الدول قليلاً أو كثيراً فيما يخص ملفات كثيرة من تلك التي تطرح على الساحة الدولية فإن سجلات العلاقات السياسية الفرنسية السعودية تؤكد ان تطابق وجهات النظر بخصوص مواقف كلا الطرفين من أمهات القضايا الاقليمية والدولية لم يكن جزءاً من القاموس الدبلوماسي التقليدي، بل انه ظل يترجم عن واقع تكرسه ممارسات البلدين إزاء هذه القضايا. فبخصوص ملف النزاع العربي الإسرائيلي كان البلدان متفقين منذ البداية على مبادئ ثابتة من بينها تمكين شعوب المنطقة ومن بينها الشعب الفلسطيني من العيش في بلدان تتمتع بالسيادة الكلية وتتعامل مع جيرانها من خلال منطق السلم لا الحرب. وكانت فرنسا في مقدمة الدول الغربية التي رحبت بمبادرة الأمير عبدالله الداعية إلى إقامة سلام في منطقة الشرق الأوسط ينطلق من مبدأ استرجاع الأراضي العربية المحتلة من قبل إسرائيل مقابل اعتراف العالم العربي بها واعتبرت انها مبادرة تقوم على التأني والحكمة.

وبخصوص الملف العراقي كان الطرفان الفرنسي والسعودي متفقين في أغلب مراحل تطوراته انطلاقاً من حرب الخليج الأولى، حيث كانت فيه قناعة القيادتين السياسيتين تنطلق من أن ايران الخميني كانت تشكل فعلاً خطراً على الوضع الاقليمي في منطقة الخليج إذا سعت إلى تصدير الثورة الإسلامية إلى المنطقة. ومن ثم كان من الضروري مساعدة العراق على التصدي لهذا الخطر، ولكن عندما غزت القوات العراقية الكويت في عام تسعين وجدت المملكة وفرنسا نفسيهما في خندق واحد انطلاقاً من قناعة أخرى مفادها ان عملية الغزو هذه تتنافى وكل الأعراف والقوانين الدولية. وكانت المملكة وفرنسا أيضاً في صف الذين اعترضوا على الحرب الأمريكية على العراق باعتبار انه لم تكن ثمة دواع حقيقية وموضوعية ومشروعة لشن مثل هذه الحرب ولأن استخدام القوة ضد أي بلد لا يمكن أن يتم إلا بإذن من منظمة الأمم المتحدة.

وأما بخصوص الإرهاب المنسوب إلى المجموعات الإسلامية المتطرفة والذي يستهدف البلدين وبلداناً كثيرة أخرى في العالم فإن هنالك اليوم وجهة نظر يشترك فيها الطرفان السعودي والفرنسي حول طريقة علاج هذه الآفة. والملاحظ ان فرنسا قد ساندت مبادرة المملكة المتمثلة في عقد مؤتمر دولي حول الإرهاب من الخامس إلى الثامن من شهر فبراير الماضي. فقد أرسلت وفداً رفيع المستوى شارك في فعاليات المؤتمر، وأبدت تجاوباً كبيراً مع مقترح الأمير عبدالله الهادف إلى انشاء مركز عالمي لمكافحة الإرهاب.

والحقيقة ان الأهمية التي توليها فرنسا علاقاتها السياسية مع المملكة انطلاقاً من سبعينات القرن الماضي دفعت بالقيادة الفرنسية العليا إلى القيام بخطوات تعكس في دلالاتها هذه الأهمية أيا تكن طبيعة الأغلبيات البرلمانية التي تعاقبت على البلاد. فقد حرص الرئيس الفرنسي الراحل فرانسوا ميتران على اختيار المملكة للقيام بأول زيارة رسمية إلى الخارج بعد توليه مقاليد الحكم في البلاد عام ألف وتسع مائة وواحد وثمانين. وقوبلت هذه الخطوات بأخرى مماثلة من قبل الجانب السعودي. فقد حرص خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز على استقبال الرئيس الفرنسي في المطار خلال الزيارة التي أداها في شهر نوفمبر عام ألفين وواحد. وقد أثرت هذه الخطوة أيما تأثير في مشاعر الصداقة التي يكنها لخادم الحرمين بشكل خاص وللقيادة السعودية عموماً.ولوحظ أيضاً ان الرئيس الفرنسي يحرص بنفسه على مقابلة مختلف الوزراء السعوديين الذين يأتون إلى فرنسا. وتشكل المحادثات التي يجريها معهم عادة فرصاً للتوقف مطولاً عند ما آلت إليه العلاقات الثنائية وعند سبل النهوض بها إلى ما هو أفضل. ومن هؤلاء الوزراء بشكل خاص الأمير سلطان وزير الدفاع والأمير سعود الفيصل وزير الخارجية. وكان المسؤولون الفرنسيون يشيدون في كل مناسبة من هذه المناسبات برصانة الدبلوماسية السعودية. وهو ما شدد عليه على سبيل المثال ميشيل بارنييه وزير الخارجية الفرنسي الحالي يوم الخامس عشر من شهر فبراير الماضي في الرياض خلال زيارته إلى المملكة. فقد قال بارنييه في المؤتمر الصحافي المشترك مع الأمير سعود الفيصل متحدثاً عنه أي عن وزير الخارجية السعودي «ليست هذه المرة الأولى التي نلتقي فيها. فلقد التقينا من قبل في بروكسيل بعيد تعييني في منصبي كوزير للخارجية. ثم التقينا مجدداً في الرباط. وأرغب في القول اني كنت دوماً مأخوذاً بحكمة رؤية الأمير سعود الفيصل وقوتها وكذا الشأن بالنسبة إلى قناعاته.

بقي القول ان الشراكة الاستراتيجية التي سعت القيادة السعودية إلى إرسائها مع البلدان الصناعية الكبرى ومنها فرنسا في تسعينات القرن الماضي قد منحت الرؤية السياسية السعودية زخماً جديداً في تعاملها مع العالم ومع الثروة البشرية الوطنية.

الدكتور صالح بكر الطيار أمين عام غرفة التجارة الفرنسية - العربية لـ "الرياض":

الشركات الفرنسية بدأت تعي أهمية الدخول إلى السوق السعودية عبر الاستثمار

مجالات كثيرة واعدة ومفتوحة أمام المستثمرين الفرنسيين في المملكة منها المياه والصرف الصحي والتعدين والتأمين

باريس - مكتب «الرياض» - حسان التليلي:

■ ظل رجال الأعمال والمال الفرنسيون متخلفين طيلة عقود عن ركب الأجانب الراغبين في إقامة علاقات مع السوق السعودية تقوم على المصلحة المشتركة. فقد تعودوا طوال عقود على التعامل مع هذه السوق كما لو كانت متخصصة في المنتجات والمواد المستوردة. ولذلك فإن منظومة الشراكة الاستراتيجية التي صاغتها القيادة السعودية منذ حوالي عشر سنوات مع عدد من البلدان الصناعية الكبرى من بينها فرنسا قد فاجأت الشركات والمؤسسات الفرنسية التي كانت تتعامل مع المملكة أو تلك التي كانت ترغب في التعامل معها. ولكن يبدو اليوم أن هذه المؤسسات قد أصبحت تعي أهمية تغيير سلوكياتها مع السوق السعودية وأصبحت تدرك أن خيار الشراكة الاستراتيجية الذي أقرته المملكة في علاقاتها مع البلدان الصناعية الكبرى خيار جاد.

وقد حرصت «الرياض» على تلمس واقع العلاقات التجارية والاقتصادية الفرنسية - السعودية وسبل تطويرها في ضوء زيارة سمو الأمير عبدالله ولي العهد إلى فرنسا من خلال لقاء مع الدكتور صالح بكر الطيار أمين عام غرفة التجارة الفرنسية العربية الدولية من أجل مواجهة موجة الإرهاب خاصة وأن المملكة قد استطاعت إلى حد كبير استئصال الجماعات المتطرفة من أراضيها.

وسيناقش الزعيمان أيضاً واقع الساحة العراقية ما بعد الانتخابات التشريعية والسبل الكفيلة بتحويل العراق من بؤرة توتر في المنطقة إلى واحة سلام واستقرار وفق ما يكفل وحدة العراق واستقلاله وسيادته.

وعن النتائج المتوخاة، فأظن أنها ستكون ايجابية لأن وجهات النظر السعودية - الفرنسية متقاربة جداً حول العديد من الملفات خاصة في ظل حكم الرئيس جاك شيراك المعروف عنه أنه من كبار أصدقاء العالم العربي ومن أبرز المدافعين عن قضاياه المشروعة.

❖ «الرياض»: يقوم ولي عهد المملكة العربية السعودية سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز بزيارة رسمية إلى فرنسا ما هي في نظرك دلالات هذه الزيارة؟

- الطيار: إن العلاقات التي تربط المملكة وفرنسا هي قديمة جداً إذ كانت باريس السباقة في إقامة علاقات دبلوماسية مع الرياض حين أوفدت بعثة اقتصادية عام ١٩٢٩ كانت النواة لتأسيس بعثة دبلوماسية عام ١٩٣٦.

وكما أن معظم قادة السعودية قد زاروا فرنسا فإن نظراءهم الفرنسيين قد بادلوهم بالمثل وتحديداً الرئيس الحالي جاك شيراك الذي زار الرياض في ٧ يوليو عام ١٩٩٦ ومن ثمّ في ١٣ نوفمبر عام ٢٠٠١.

هذا إضافة إلى الزيارات المتبادلة بين الوزراء والفعاليات الاقتصادية ورجال المال والأعمال والتي تتطلع دائماً إلى تحقيق أفضل العلاقات بين البلدين.

وحري بالتنويه هنا أن السعودية تمثل الشريك التجاري الثاني لفرنسا في الشرقين الأدنى والأوسط فيما تحتل السعودية المركز الأول في تمويل فرنسا بالنفط.

وقد بلغت حجم واردات فرنسا من السعودية ١٤,٢ مليار ريال، تركزت معظمها على استيراد النفط والبتروكيماويات التي بلغ حجم الاستهلاك منه العام ٢٠٠٤ نحو ١٣٧ مليون ريال.

وتستورد السعودية من فرنسا ما قيمته ٦,٣ مليارات جاءت معظمها من المواد الاستهلاكية الغذائية والمواد الكهربائية والأدوات المنزلية والعطورات ومشتقات الألبان والحبوب الزراعية والملابس والمعدات الطبية والسيارات.

وعن الاستثمارات المشتركة فقد بلغت ٦٥ مشروعاً وهناك إمكانية أن تتزايد أعداد هذه المشاريع، حيث تجري مباحثات مع رجال أعمال فرنسيين للاستثمار في مجالات الأعمال المعمارية، والسكك الحديدية، والأعمال الهندسية والإنشاءات.. والكهرباء والنقل المدني والاتصالات والمواصلات.

أما على المستوى السياسي، فمن المتوقع أن يبحث الأمير عبدالله مع الرئيس الفرنسي أهم المستجدات الإقليمية والدولية وتحديداً منها ما يتعلق بتطورات الأوضاع في لبنان، حيث تلعب فرنسا دوراً رئيسياً في متابعة تطبيق القرار ١٥٥٩ وتشكيل لجنة تحقيق دولية في إطار مجلس الأمن تكون مهمتها الكشف عن المسببين في اغتيال رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني السابق.

وسيتطرق البحث إلى تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وإلى المبادرة السلمية التي أطلقها الأمير عبدالله بن عبدالعزيز في قمة بيروت عام ٢٠٠٢، ومستجدات الملف السوداني بخصوص إقليم دارفور، كما سيتطرق البحث إلى أهمية تمتين التحالفات

❖ «الرياض»: كيف تنظرون الى واقع ومستقبل العلاقات السعودية - الفرنسية؟

- د. الطيار: من خلال رصد تطور العلاقات السعودية - الفرنسية على كافة الصعد وفي سائر المجالات، نرى أنها تسير دائماً نحو الأفضل وأنها نادراً ما كانت تصطدم بعقبات أو عراقيل لأن هناك نوعا من الاحترام المتبادل بين البلدين، على قاعدة عدم تدخل كل دولة في الشؤون الداخلية للدولة الأخرى والتعاون المستمر لايجاد قواسم مشتركة تسهم في حل الأزمات الاقليمية والدولية.

فعلى المستوى الاقتصادي، نلاحظ أن قيمة الصادرات الفرنسية الى الأسواق السعودية قد بلغت ١,٣ مليار يورو عام ٢٠٠٤ فيما استوردت فرنسا من السعودية بقيمة ٣,١ مليار يورو خلال نفس الفترة الزمنية.

وعلى المستوى السياسي الإقليمي والدولي فإن وجهات النظر السعودية - الفرنسية متقاربة بشأن ما يجري في العراق وبشأن مستقبل السلام في الشرق الأوسط. وتجري في هذا الصدد اتصالات دائمة عبر القنوات الدبلوماسية وبين القيادات على أعلى المستويات.

وكان آخرها التنسيق السعودي - الفرنسي بخصوص تطورات الأوضاع على الساحة اللبنانية.

ويذكر في هذا الصدد ان الرئيس جاك شيراك هو صديق شخصي لعدد كبير من المسؤولين السعوديين منذ أن كان في منصب عمدة باريس.

اما على المستوى الاستراتيجي، فإن السعودية تتطلع الى اوروبا التي تقودها فرنسا بشكل اساسي من موقع أنها التكتل الدولي القادر على خلق ثنائية قطبية في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية ولهذا تسعى الرياض بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ الى ايجاد توازن في علاقاتها الاستراتيجية الخارجية ما بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي.

❖ «الرياض»: ما هي حسب رأيكم أهم المجالات التي لم تستغل بما فيه الكفاية في اطار العلاقات الاقتصادية بين البلدين؟

- د. الطيار: المعلوم أن البنى الاقتصادية السعودية تأسست وفق معايير أنجلوسكسونية وذلك بحكم العلاقات التاريخية التي تربط المملكة بالولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا. ولكن ومنذ سنوات قليلة، بدأت السعودية تخطط باتجاه تنويع مصادر وارداتها فانفتحت نتيجة ذلك على دول الاتحاد الأوروبي وعلى فرنسا بشكل خاص، الأمر الذي أتاح لهذه الأخيرة دخول سوق الاستثمار السعودي وتحديداً في القطاع الفندقي والخدماتي وقطاع الاتصالات والمواصلات.

وهذه العلاقة مرشحة لتحقيق المزيد من التقدم مستقبلا بعد أن أدرك المستثمر الفرنسي ان اسواق الخليج هي من الأسواق الواعدة وذلك خلافاً لاستراتيجيته السابقة التي كانت تعطي الأولوية للأسواق الأفريقية ولأسواق أوروبا الشرقية.

❖ «الرياض»: كان كثير من المستثمرين الفرنسيين يبررون من قبل عدم اهتمامهم بالسوق السعودية بعدم وجود اطار قانوني واضح المعالم ومحفز لهم.. ما رأيكم في الاجراءات التي اتخذتها المملكة في السنوات الأخيرة لتعزيز مثل هذا الاطار، وكيف تعامل معها رجال المال والأعمال الفرنسيون؟

- د. الطيار: في بدايات الخمسينات والستينات وحتى أواسط السبعينات، كانت المملكة في طور تأسيس وانشاء هياكلها الاقتصادية وبناها التحتية، وكانت تستجلب العقود مع المقاولين الذين كانوا ينفذون مشاريعهم ومن ثم يغادرون مع كامل المبالغ التي استحقوها.. ولقد أدرك لاحقاً المسؤولون السعوديون أن هذا الأسلوب غير ناجع فعمدوا لاحقاً الى تطوير المضامين القانونية للعقود، بحيث أصبح المقاول الأجنبي ملزماً بإعادة توظيف جزء من أرباحه داخل السعودية في مشاريع انتاجية تدر بالفائدة على المواطن السعودي..

هذا النهج الجديد لم يلحق حماسا لدى المقاولين والمستثمرين الفرنسيين الذين لم يكونوا قد اعتادوا على ذلك لذا احتجبوا عن المساهمة في مشاريع كبيرة.. ولكن مع مرور الأيام وبعد أن تبين مدى متانة الاقتصاد السعودي ومدى مرونة الأسواق السعودية على استقطاب الاستثمارات، فقد بدأ رجل الأعمال الفرنسي يغير من نظرته.

وهناك عاملان أساسيان لعبا دوراً هاماً في هذا المضمار:

د. صالح بكر الطيار

- العامل الأول مرده إقدام السعودية على تبني سياسة التخصيص لبعض القطاعات الإنتاجية متوخية من وراء ذلك اشراك المواطن في مسيرة البناء والتطور للبلاد، واتاحة الفرصة امامه لاستثمار أمواله في بلده، الأمر الذي شجع ايضاً المستثمر الأجنبي.

- العامل الثاني مرده إقدام مجلس الوزراء السعودي في ٢٠٠٠/٤/١٠ على اصدار قرار يقضي بإنشاء هيئة عامة للاستثمار والسماح للأجانب بالاستثمار المباشر داخل المملكة، وأن تكون الكفالة على المشروع وليس على شخص سعودي الجنسية مع تقديم عدة ضمانات وحوافز للاستثمار، أهمها تحمل الدولة ١٥٪ من قيمة ضريبة الأرباح البالغة ٤٥٪.

ولعل هذا ما شجع المستثمر الفرنسي ودفعه للتفكير جدياً بتأمين حضور مميز في الأسواق السعودية خاصة ان الرياض وباريس اتفقتا مؤخرا على تمديد العمل باتفاقية منع الازدواج الضريبي لمدة ٥ سنوات اعتبارا من ٢٠٠٤/١/١.

❖ «الرياض»: تسعى المملكة منذ فترة الى اطلاق شراكة استراتيجية مع عدة بلدان صناعية كبرى بهدف اقناع هذه الأخيرة بأنها تحتاج الى شركاء أكثر من حاجتها الى مصدري مواد استهلاك او خدمات.. الى أي حد اقتنعت فرنسا بهذا التوجه؟

- د. الطيار: تعي القيادة في المملكة ان مادة النفط هي مادة ناضبة وأن المطلوب تهيئة كل المناخات المناسبة لاستحداث صناعات بديلة.. ولهذا بدأت الاستراتيجية الجديدة تقوم على مبدأ الشراكة مع الدول الصناعية المتقدمة وليس فقط وفق مبدأ المبادلات التجارية.. وأظن أن فرنسا ليست بعيدة عن هذا المفهوم الذي فرضته ظروف المتغيرات الدولية، خاصة أن معظم دول العالم أصبحت جزءا من منظومة منظمة التجارة العالمية.

ولهذا نلاحظ أن فرنسا لم تعد على سبيل المثال تكتفي بشراء احتياجاتها من النفط السعودي بل دخلت مجال الاستثمار في هذه المادة من خلال شركاتها العملاقة مثل توتال وألف أكيتان وغيرها.

إضافة إلى ذلك، فإن فرنسا شريكة فاعلة في قطاع الفنادق والكهرباء والمواصلات والاتصالات والمياه والنفط علاوة أن هناك مجلس الأعمال السعودي - الفرنسي الذي تشكل في ٩ نوفمبر ٢٠٠٣م والذي يلعب دوراً هاماً في تنشيط الشراكة بين البلدين.

❖ «الرياض»: إلى أي حد سيسهم انخراط المملكة عما قريب في منظمة التجارة العالمية في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع فرنسا وسائر بلدان الاتحاد الأوروبي الأخرى..؟

- د. الطيار: لقد قطعت السعودية شوطاً كبيراً في إطار مفاوضاتها من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وعمدت إلى تعديل بعض القوانين الاقتصادية لتتماشى مع المتغيرات المنتظرة.. ولكن هناك عقبة لا زالت دون حل مردها تمسك دول الاتحاد الأوروبي بفرض ضرائب عالية على الصناعات البتروكيماوية الخليجية وتحديداً منها السعودية بحجة مكافحة التلوث البيئي والحد من اتساع الثقب المفتوح في طبقة الأوزون.. ولأن الخليجيين غير مقتنعين بهذه الذرائع الأوروبية من منطلق أن حماية البيئة في الخليج لا تنفصل عن حماية البيئة في أوروبا فإن هذا الخلاف يؤثر إلى حد ما على مستقبل تطوير العلاقات الاقتصادية.

❖ «الرياض»: ما هي النصائح التي تقدمونها للمستثمر السعودي وما هي القطاعات الإنتاجية السعودية التي تقترحون عليه الاستثمار فيها..؟

- د. الطيار: صدر تقرير عن البنك الدولي يؤكد ان الاقتصاد السعودي من ضمن الاقتصادات الدولية العشرين التي تنعم بالاستقرار والنمو والازدهار.. وهذا بحد ذاته تشجيع كبير للمستثمر الفرنسي لكي يساهم في الحركة الاستثمارية السعودية الواعدة.. أما عن المجالات التي يمكن له الاستثمار فيها فهي كثيرة حيث يمكنه الاستثمار في قطاع المياه والصرف الصحي الذي سيتم تخصيصه قريباً والذي يتوقع أن يصل حجم الاستثمارات فيه إلى نحو ٤٠ مليار دولار.

كما يمكنه الاستثمار في مجال التأمين حيث سيزيد خلال السنوات الخمس المقبلة نحو ٤ أضعاف بحيث من المتوقع أن يصل إجمالي اشتراكات السوق إلى ١٥ مليار ريال سعودي عام ٢٠٠٩.. ويمكنه الاستثمار في مجال الهاتف المحمول حيث يتوقع أن يصل معدل النمو إلى نحو ٣ ملايين جهاز إضافي، أي ما قيمته نحو ٣ مليارات ريال.

ويمكنه أيضاً الاستثمار في مشاريع أرامكو التي تصل قيمتها إلى نحو ٨ مليارات دولار.. أو في قطاع التعدين الذي يتوقع له أن يضخ ٥٠ مليار ريال لتطوير البنية التحتية خلال السنوات المقبلة.

❖ «الرياض»: ما هي معالم الاستراتيجية الجديدة التي وضعتموها منذ توليكم منصبكم كأمين عام لغرفة التجارة العربية - الفرنسية لتطوير علاقات الغرفة مع المملكة بشكل خاص والعالم العربي عموماً..؟

- د. الطيار: منذ أن تسلمت مهامي في شهر يوليو ٢٠٠٤م جهدت من أجل تحويل الغرفة إلى شريك لرجال الأعمال العرب والفرنسيين من خلال البحث معاً عن فرص الاستثمار المتبادلة وعن سبل تطوير العلاقات التجارية المشتركة وليس الاكتفاء بما كانت تقوم به الغرفة في السابق لجهة تصديق شهادات المنشأ فقط. والنجاح بهذه المهمة كان يستوجب تطوير آليات وهيكليات الغرفة ولذا عمدت إلى تطوير مجلة الغرفة باعتبارها الواجهة الإعلامية لأنشطتها.. وعمدت كذلك إلى إطلاق الغرفة الالكترونية من خلال إنشاء بوابة حيوية على الانترنت واستخدام روبوت للبريد الالكتروني قادر على استيعاب ١٥ مليون عنوان الكتروني وإنشاء نظام أرشفة وتوثيق الكترونية.. هذه التجهيزات الالكترونية ستسمح بزيادة عدد زوار موقع الغرفة على الانترنت وستوفر للزبائن سهولة اتصال للاستعلام عن احتياجات السوق وأوجهها التنظيمية والضرائبية، كما ستؤدي إلى إنشاء أندية أعمال لكل بلد تكون مهمتها تنظيم ملتقيات دورية وعقد ندوات واستقبال وفود الغرفة.

وعمدت أيضاً إلى إعادة تنشيط جهاز التحكيم العربي - الفرنسي بعد تجديد لوائح التحكيم التي تم اعتمادها عام ١٩٧٦م. وبرأيي أن كافة هذه المسائل ستساهم إلى حد كبير في تطوير العلاقات الفرنسية - العربية خاصة وأن الغرفة ستشارك في كل المعارض والمؤتمرات والندوات الاقتصادية التي ستقام في فرنسا وفي العالم العربي، كما ستبادر هي أيضاً إلى تنظيم بعض هذه التظاهرات الدولية.. وطبعاً ستحظى المملكة بأولوية اهتمامنا لأن أي تقارب فرنسي - سعودي سينعكس بالضرورة إيجابياً على التقارب الأوروبي - العربي.

عملاؤنا الكرام،،

يسر مركز التغذية والحمية - دايت سنتر - فرع الرياض استقبالكم في مقره الجديد مبنى دايت سنتر جنوب برج المملكة.

للاستعلام والاستفسار، يرجى الاتصال على الأرقام التالية:

٢٨٠ ١٨٢٦ - ٤٦٣٣٠٠٩ ✆
٢٨٠ ١٨٠٥ - ٢٨٠ ١٨٢٤ ✆
٢٨٠ ١٨٣٥ - ٢٨٠ ١٨٣٦ ✆